ما لم يشاوله الشهادة بالسامع على نسب من أب
وقبيلة وكذا أم في الأصح وهو على المذهب
لاعتق وولاء ونكاح ووقف وملك في الأصح
قلت الأصح عند المحققين والأكثرين في الجميع الجواز
والله أعلم وشرط التسامع سماعه من جمع يؤمن
تواطؤهم على الكذب وقيل يكفي من عدلين ولا تجوز
الشهادة على ملك مجرد يد ولا يد وتصرف في مدة
قصيرة وتجوز في طويلة في الأصح وشرطه تصرف
ملاك من سكنى وهدم وبناء وبيع ورهن
وتبنى شهادة الأعمى على قرائن ومخايل الصوت
والإضافة فصل تحمل الشهادة فرض كفاية
في النكاح وكذا الإقرار والتصرف المال وكفاية
الصك في الأصح وإذا لم يكن في القبيلة الا اثنان
لزمهما الأداء فلو أدى واحد ولم يمتنع الآخر وقال
أحلف معه عصى وإن كانت شهود فالأداء فرض
كفاية

كفاية فلو طلب من اثنين لزمهما في الأصح وإن
لم يكن لأحد لزمه إن كان فيما يثبت بشاهد
ويمين والا فلا وقيل لا يلزم الأداء الا من تحمل
قصد الاتفاق ولوجوب الأداء شروط أن
يدعي من مسافة العدوى وقيل دون مسافة
قصر وأن يكون عدلا فان دعى ذو فسق مجمع
عليه قيل أو مختلف فيه لم تجب وأن لا يكون معذورا
بمرض ونحوه فان كان أشهد على شهادته أو بعث
القاضي من يسمعها فصل تقبل الشهادة
على الشهادة في غير عقوبة وفي عقوبة الآدمي
على المذهب وتحملها بأن يسترعيه فيقول
أنا شاهد بكذا وأشهدك أو اشهد على شهادتي
أو سمعه يشهد عند قاض أو يقول أشهد أن لفلان
على الغائب مثلا مبيع أو غيره وفي هذا وجه بالمنع
ولا يكفي سماع قوله لفلان على فلان كذا أو اشهد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)